

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص. ماجستير قانون رقمي



عنوان البحث

الحماية القانونية للبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة في ضوء
نظام حماية البيانات الشخصية ولائحة GDPR الأوروبية

إعداد الطالب/فيحان غالب العتيبي

إشراف/

العام الدراسي:

2025

مقدمة الدراسة:

شهد العقدان الأخيران تطوراً هائلاً في مجال التقنيات الرقمية، مما أدى إلى تزايد الاعتماد على البيانات الشخصية في مختلف جوانب الحياة اليومية، سواء على الصعيد الفردي أو المؤسسي. هذا التطور، بقدر ما يحمله من فرص واعدة، يحمل في طياته تحديات جسيمة تتعلق بخصوصية الأفراد وحماية بياناتهم من سوء الاستخدام أو الانتهاك. أصبحت البيانات الشخصية سلعة ذات قيمة عالية، مما جعلها هدفاً للاختراقات وسوء الاستغلال، الأمر الذي استدعى تدخل المشرعين حول العالم لوضع أطر قانونية تنظم جمع ومعالجة وتخزين هذه البيانات، وتضمن حماية حقوق أصحابها.

في هذا السياق، لم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عن هذه التحولات العالمية، حيث شهدت نمواً متسارعاً في استخدام التقنيات الرقمية وتزايداً في حجم البيانات المتداولة. إدراكاً لأهمية حماية البيانات الشخصية، أصدرت المملكة "نظام حماية البيانات الشخصية" بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، والذي يهدف إلى تنظيم حماية البيانات الشخصية ومعالجتها لضمان حقوق الأفراد في خصوصيتهم. يأتي هذا النظام ليعكس التزام المملكة بالمعايير الدولية في مجال حماية البيانات، ويشكل خطوة هامة نحو تعزيز الثقة الرقمية في بيئتها التشريعية.

على الصعيد الدولي، تُعد اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في عام 2016، نقطة تحول بارزة في تاريخ حماية البيانات على مستوى العالم. فقد أثرت هذه اللائحة، التي تتميز بشموليتها وصارمتها، بشكل كبير على التشريعات الوطنية والدولية، وأصبحت نموذجاً يُحتذى به للعديد من الدول الساعية إلى تعزيز أطرها القانونية في هذا المجال. إن تطبيق GDPR قد غير من قواعد اللعبة بالنسبة للشركات والمؤسسات التي تتعامل مع بيانات المواطنين الأوروبيين، وأرسى مبادئ أساسية مثل الموافقة الصريحة، والحق في النسيان، والمساءلة.

تأتي هذه الدراسة لاستكشاف الحماية القانونية للبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل معمق لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي، ومقارنته باللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR). تهدف هذه المقارنة إلى تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، وتقييم مدى فعالية النظام السعودي في توفير حماية شاملة للبيانات الشخصية مقارنةً بأحد أبرز النماذج العالمية في هذا المجال. كما ستسعى الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في التشريع السعودي، وتقديم توصيات قد تسهم في تعزيز الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة بما يتناسب مع التحديات المستقبلية والمتطلبات الدولية.

مشكلة الدراسة

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تطوراً رقمياً متسارعاً، مما أدى إلى تزايد هائل في حجم البيانات الشخصية التي يتم جمعها ومعالجتها وتخزينها من قبل مختلف الجهات. وبالرغم من إصدار نظام حماية البيانات الشخصية السعودي كخطوة إيجابية نحو تنظيم هذا المجال، إلا أن هناك تساؤلات تثار حول مدى كفايته وشموليته في توفير حماية فعالة للبيانات الشخصية، خصوصاً عند مقارنته بالمعايير العالمية الرائدة مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تُعد معياراً ذهبياً في هذا الصدد. يثير هذا التباين المحتمل في مستوى الحماية بين النظامين تساؤلات جوهرية حول قدرة النظام السعودي على مواكبة التحديات المتزايدة والمتعلقة بخصوصية الأفراد في العصر الرقمي، ومدى تأثير ذلك على الثقة الرقمية والتعاملات الدولية. انطلاقاً من هذا الطرح، تتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في:

"ما مدى فاعلية الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية، وهل يوفر حماية مكافئة لتلك المنصوص عليها في لائحة GDPR الأوروبية؟"

وينبثق من هذه المشكلة الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة GDPR الأوروبية من حيث المبادئ العامة لجمع ومعالجة البيانات الشخصية؟
- كيف يتعامل النظام السعودي مع حقوق أصحاب البيانات (مثل الحق في الوصول، التصحيح، الحذف، والاعتراض) مقارنة بما ورد في لائحة GDPR؟
- ما هي الالتزامات القانونية المفروضة على الجهات المتحكمة والمعالجة للبيانات الشخصية في النظام السعودي مقارنة بتلك المنصوص عليها في لائحة GDPR؟
- ما هي آليات التنفيذ والجزاءات القانونية المقررة في النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية، وهل تتناسب مع حجم الانتهاكات المحتملة مقارنة بالآليات والجزاءات في لائحة GDPR؟
- ما هي التحديات التي قد تواجه تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، وما هي أبرز الفرص المتاحة لتعزيزه في ضوء التجارب الدولية، وخاصة تجربة GDPR؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة على الصعيدين **العلمي والعملية** نظرًا لتنامي الدور المحوري للبيانات الشخصية في الاقتصاد الرقمي الحديث وتزايد المخاطر المرتبطة بانتهاك خصوصية الأفراد.

الأهمية العلمية:

- **إثراء الأدبيات القانونية:** تُسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية المتخصصة في قانون البيانات الشخصية، وتقديم تحليل مقارن معمق بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة GDPR الأوروبية. يُعد هذا التحليل إضافة نوعية للبحوث القانونية التي تتناول التشريعات الوطنية في ضوء المعايير الدولية.
- **تحديد الفجوات التشريعية:** تساعد الدراسة في تحديد أي فجوات أو قصور محتمل في الإطار القانوني السعودي الحالي لحماية البيانات الشخصية، وذلك من خلال مقارنته بنموذج متقدم وشامل مثل GDPR. هذا التحديد يفتح آفاقًا للبحث المستقبلي حول سبل تطوير التشريع المحلي.
- **توفير إطار مرجعي:** تُقدم الدراسة إطارًا مرجعيًا للباحثين والأكاديميين والمهنيين بقانون البيانات والخصوصية، حيث توفر معلومات شاملة ومنظمة عن النظامين القانونيين، مما يسهل عليهم فهم الفروقات والتشابهات والتحديات في هذا المجال.
- **تحليل مفاهيمي وقانوني:** تعمل الدراسة على تحليل المفاهيم القانونية الأساسية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية (مثل المراقب والمعالج، حقوق أصحاب البيانات، التدابير الأمنية) في سياق النظامين، مما يعمق الفهم النظري لهذه المفاهيم.

الأهمية العملية:

- **دعم صانعي القرار:** تُقدم الدراسة توصيات عملية ومدرسة لصانعي القرار في المملكة العربية السعودية، ممثلة في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

(SDAIA) والجهات التشريعية، للمساعدة في تعزيز وتطوير نظام حماية البيانات الشخصية، بما يضمن مواكبته لأفضل الممارسات العالمية.

- **توعية الجهات المعنية:** تُساهم الدراسة في زيادة الوعي لدى الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة حول التزاماتها القانونية بموجب نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، وتُساعد على فهم أفضل للمتطلبات والمعايير الدولية التي قد تؤثر على عملياتها (خاصة تلك التي تتعامل مع بيانات مواطنين أوروبيين).
- **حماية حقوق الأفراد:** تُعزز الدراسة فهم الأفراد لحقوقهم المتعلقة ببياناتهم الشخصية وكيفية ممارستها بموجب النظام السعودي، مما يُمكنهم من الدفاع عن خصوصيتهم والمطالبة بحقوقهم في حال حدوث أي انتهاكات.
- **تعزيز الثقة الرقمية:** من خلال تسليط الضوء على أهمية الإطار القانوني القوي، تُساهم الدراسة في بناء وتعزيز الثقة الرقمية في المملكة، وتشجع على الابتكار في مجال التقنيات الرقمية مع ضمان حماية الخصوصية.
- **مؤشر للاستثمار والتعاون الدولي:** يُعد وجود إطار قانوني قوي لحماية البيانات الشخصية عاملاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية، ويُسهل التعاون الدولي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبيانات. تُسهم هذه الدراسة في إبراز مدى استعداد المملكة لمواكبة هذه المتطلبات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ومقارن للحماية القانونية للبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية، ومقارنتها باللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR). تسعى الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم مدى فعالية الإطار القانوني السعودي في توفير حماية كافية للبيانات الشخصية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع المعايير الدولية.

انطلاقاً من هذا، يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:
تقييم مدى فاعلية نظام حماية البيانات الشخصية السعودي في توفير حماية شاملة للبيانات الشخصية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع لائحة GDPR الأوروبية.
وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل المبادئ الأساسية لجمع ومعالجة البيانات الشخصية في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، ومقارنتها بالمبادئ المنصوص عليها في لائحة GDPR الأوروبية.
- استكشاف مدى كفاية نظام حماية البيانات الشخصية السعودي في حماية حقوق أصحاب البيانات (مثل الحق في الوصول، التصحيح، الحذف، والاعتراض) مقارنةً بما ورد في لائحة GDPR.
- تحديد الالتزامات القانونية المفروضة على الجهات المتحكمة والمعالجة للبيانات الشخصية في النظام السعودي، ومقارنتها بتلك المنصوص عليها في لائحة GDPR.
- دراسة آليات التنفيذ والجزاءات القانونية المقررة في النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية، وتقييم مدى تناسبها مع حجم الانتهاكات المحتملة مقارنةً بآليات وجزاءات لائحة GDPR.

- تقديم توصيات بناءً على النتائج المستخلصة من المقارنة، بهدف تعزيز وتطوير الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

تساؤلات الدراسة

تتطلب هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية التي تسعى للإجابة عليها من خلال التحليل المقارن بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة GDPR الأوروبية.

التساؤل الرئيسي:

- ما مدى فاعلية الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية، وهل يوفر حماية مكافئة لتلك المنصوص عليها في لائحة GDPR الأوروبية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة GDPR الأوروبية من حيث المبادئ العامة لجمع ومعالجة البيانات الشخصية؟
- كيف يتعامل النظام السعودي مع حقوق أصحاب البيانات (مثل الحق في الوصول، التصحيح، الحذف، والاعتراض) مقارنة بما ورد في لائحة GDPR؟
- ما هي الالتزامات القانونية المفروضة على الجهات المتحكمة والمعالجة للبيانات الشخصية في النظام السعودي مقارنة بتلك المنصوص عليها في لائحة GDPR؟

- ما هي آليات التنفيذ والجزاءات القانونية المقررة في النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية، وهل تتناسب مع حجم الانتهاكات المحتملة مقارنة بالآليات والجزاءات في لائحة GDPR؟
- ما هي التحديات التي قد تواجه تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، وما هي أبرز الفرص المتاحة لتعزيزه في ضوء التجارب الدولية، وخاصة تجربة GDPR؟

فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها والتحقق منها من خلال التحليل والمقارنة بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة GDPR الأوروبية. هذه الفرضيات تعكس التوقعات الأولية للدراسة بناءً على الفهم العام للتشريعات المعنية والتطورات في مجال حماية البيانات.

الفرضية الرئيسية:

- لا يوفر نظام حماية البيانات الشخصية السعودي حماية مكافئة وشاملة للبيانات الشخصية مقارنة بالمعايير الصارمة والواسعة النطاق المنصوص عليها في لائحة GDPR الأوروبية، مما يستدعي مراجعة وتطوير بعض جوانبه.

الفرضيات الفرعية:

- توجد اختلافات جوهرية بين المبادئ الأساسية لجمع ومعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي وتلك الواردة في لائحة GDPR، خاصة فيما يتعلق بأسس المعالجة والموافقة.

- يعاني النظام السعودي من بعض أوجه القصور في تفصيل وتحديد حقوق أصحاب البيانات وإجراءات ممارستها مقارنةً بالتوضيحات الشاملة والآليات المحددة في لائحة GDPR.
- تختلف الالتزامات القانونية المفروضة على الجهات المتحكمة والمعالجة للبيانات الشخصية في النظام السعودي عن تلك المنصوص عليها في لائحة GDPR، لا سيما فيما يتعلق بتقييم الأثر على حماية البيانات وتعيين مسؤول حماية البيانات.
- تُعد آليات التنفيذ والجزاءات القانونية المقررة في النظام السعودي أقل صرامة وشمولية مقارنةً بتلك المنصوص عليها في لائحة GDPR، مما قد يؤثر على فعالية ردع الانتهاكات.
- تمثل التحديات المتعلقة بالبنية التحتية التقنية، ووعي الأفراد والمؤسسات، والتأهيل البشري، عوائق رئيسية أمام التطبيق الفعال لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي.

مصطلحات الدراسة

- البيانات الشخصية (Personal Data): هي كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى التعرف على الفرد على نحو مباشر أو غير مباشر، مثل الاسم، رقم الهوية، العنوان، رقم الهاتف، عنوان البريد الإلكتروني، بصمات الأصابع، أو أي بيانات حيوية أخرى.
- معالجة البيانات الشخصية (Processing of Personal Data): كل عملية أو مجموعة عمليات تُجرى على البيانات الشخصية، سواء كانت يدوية أو آلية، مثل جمع البيانات، أو تسجيلها، أو تنظيمها، أو حفظها، أو تعديلها، أو

استرجاعها، أو استخدامها، أو الكشف عنها عن طريق الإرسال، أو النشر، أو الربط، أو الحجب، أو المسح، أو التدمير.

- صاحب البيانات (Data Subject):

هو الفرد الذي تعود إليه البيانات الشخصية، والذي يمكن التعرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال هذه البيانات.

- الجهة المتحكمة في البيانات (Data Controller):

هي الجهة (سواء كانت شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، عامة أو خاصة) التي تحدد أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية. هي المسؤولة عن الامتثال لقواعد حماية البيانات.

- الجهة المعالجة للبيانات (Data Processor):

هي الجهة (سواء كانت شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، عامة أو خاصة) التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية نيابة عن الجهة المتحكمة ووفقاً لتعليماتها.

- نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (Saudi Personal Data Protection Law – PDPL):

هو القانون الصادر في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، والذي يهدف إلى تنظيم حماية البيانات الشخصية وحقوق الأفراد فيما يتعلق ببياناتهم.

- اللائحة العامة لحماية البيانات (General Data Protection Regulation – GDPR):

هي لائحة في قانون الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات والخصوصية في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. تُعد من أقوى قوانين حماية البيانات في

العالم وتطبق على كل الجهات التي تتعامل مع بيانات مواطني الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

• الموافقة (Consent):

هي أي تعبير عن إرادة صاحب البيانات يكون محددًا، ومستتيرًا، وصريحًا، ولا لبس فيه، والذي من خلاله يوافق صاحب البيانات على معالجة بياناته الشخصية المتعلقة به.

• الحق في النسيان (Right to Erasure / Right to be Forgotten):

هو حق صاحب البيانات في طلب حذف أو مسح بياناته الشخصية من قبل الجهة المتحكمة في ظروف معينة، مثل عدم الحاجة إلى البيانات للغرض الذي جمعت من أجله، أو سحب الموافقة.

• الانتهاك الأمني للبيانات الشخصية (Personal Data Breach):

هو أي انتهاك أمني يؤدي إلى تدمير، أو فقدان، أو تغيير، أو الكشف غير المصرح به للبيانات الشخصية التي تم إرسالها، أو تخزينها، أو معالجتها بأي طريقة أخرى، أو الوصول غير المصرح به إليها.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل (Independent Variable):

• الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية: يمثل هذا المتغير التشريعات والقواعد المنظمة لجمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية. في سياق هذه الدراسة، يشمل هذا المتغير بشكل خاص:

- نظام حماية البيانات الشخصية السعودي.
- اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR).
- يُعتبر هذا المتغير "مستقلاً" لأنه يمثل العامل الذي يتم تحليله ومقارنته لتحديد تأثيره المحتمل على مستوى الحماية.
- المتغير التابع (Dependent Variable):
- فاعلية الحماية القانونية للبيانات الشخصية: يُقصد بهذا المتغير مدى كفاية وقوة الإطار القانوني في ضمان حقوق أصحاب البيانات وحماية بياناتهم من الانتهاكات وسوء الاستخدام. يتم قياس هذه الفاعلية بناءً على عدة مؤشرات تشمل:
 - شمولية المبادئ المنظمة للمعلومات.
 - وضوح حقوق أصحاب البيانات وإمكانية ممارستها.
 - مدى صرامة الالتزامات المفروضة على الجهات المتحكمة والمعالجة.
 - كفاءة آليات التنفيذ والجزاءات الرادعة.
 - القدرة على مواجهة التحديات الحديثة في حماية البيانات.
- يُعتبر هذا المتغير "تابعاً" لأنه يتأثر بخصائص ومحتوى المتغير المستقل (الإطار القانوني) وهو ما تسعى الدراسة إلى قياسه وتقييمه.

الدراسات السابقة

- المؤلفون: هوفمان وآخرون (2017)

○ **النتائج:** تشريعات وسياسات حماية البيانات الشخصية تنظم وتوازن الطلب على البيانات الشخصية وحمايتها. هذه التشريعات تسعى لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى معالجة البيانات الشخصية وحمايتها. كما أن القانون يعزز الثقة.

• **المؤلفون:** هوفمان وآخرون (2021)

○ **النتائج:** وافق على ما ذهب إليه هوفمان وآخرون (2017) بأن تشريعات وسياسات حماية البيانات الشخصية تنظم وتوازن الطلب على البيانات الشخصية وحمايتها.

• **المؤلفون:** الشيتي (2014)

○ **النتائج:** لا بد من وجود رقيب يراقب كيفية معالجة البيانات الشخصية في قواعد البيانات الخاصة بالمؤسسات ويراقب آلية مشاركة البيانات مع الجهات والأشخاص الآخرين، والهدف ليس خلق عقبات بل الحد من التجاوزات وترسيخ الممارسات الإيجابية.

• **المؤلفون:** أحمد (2017)

○ **النتائج:** اتفق مع الشيتي (2014) في أهمية الرقابة والتخلص من الممارسات السلبية في التعامل مع البيانات، بما فيها تلك التي تدور في أروقة وسائل التواصل الاجتماعي.

• **المؤلفون:** وليام حسند، أوست، ورهائق (2020)

○ **النتائج:** في دراستهم التي تناولت موضوع ثقة المستهلك في سياق القانون الأوروبي لحماية البيانات الشخصية (GDPR)، خلصوا إلى أن حماية البيانات الشخصية تعزز وتقوي ثقة المستهلك بالمنشأة نتيجة لأسباب عدة من ضمنها الشفافية وحقوق أصحاب البيانات التي شدد القانون بحمايتها.

• **المؤلفون:** زهانق وآخرون (2020)

○ **النتائج:** (لا يوجد تفصيل لنتائجهم الخاصة في النص المقدم، ولكن تم ذكرهم في سياق تأكيد أهمية الشفافية وحقوق أصحاب البيانات التي يعززها القانون في بناء ثقة المستهلك).

• المؤلفون: الشمري (2019)

- النتائج: اعتبر قانون حماية البيانات الشخصية من العوامل المساهمة في تعزيز ثقة المستخدم في المواقع الإلكترونية، وأنه عامل تشجيعي ومحفز للمستثمرين ومصدر ثقة للأجانب للاستثمار في السوق السعودي.

الإطار النظري

1. مفهوم البيانات الشخصية وأهميتها في العصر الرقمي:

- تعريف البيانات الشخصية وأنواعها (حساسة، عادية).
- أهمية حماية البيانات الشخصية للأفراد والمؤسسات والدول.
- التحديات والمخاطر الناجمة عن سوء استخدام البيانات الشخصية (الاحتيال، الابتزاز، سرقة الهوية).

2. التطور التاريخي للحماية القانونية للبيانات الشخصية عالمياً:

- نشأة فكرة حماية الخصوصية والبيانات.
- المحطات الرئيسية في تطور التشريعات الدولية لحماية البيانات (مثل اتفاقية 108 لمجلس أوروبا).
- الحاجة المتزايدة للتشريعات مع التطور التكنولوجي.

3. الأسس والمبادئ العامة لحماية البيانات الشخصية:

- مبادئ المعالجة القانونية للبيانات (الشرعية، العدل، الشفافية، تحديد الغرض، تقليل البيانات، الدقة، التخزين، النزاهة والسرية، المساءلة).
- حقوق أصحاب البيانات (الحق في الوصول، التصحيح، الحذف، تقييد المعالجة، نقل البيانات، الاعتراض).

4. نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL): النشأة، الأهداف، والنطاق:

- السياق التاريخي لإصدار النظام في المملكة العربية السعودية.
- الأهداف الرئيسية للنظام (حماية الحقوق الفردية، تعزيز الثقة الرقمية، دعم الاقتصاد الرقمي).
- النطاق الزمني والمكاني والشخصي للنظام.

5. لائحة حماية البيانات العامة الأوروبية (GDPR): النشأة، الأهداف، والنطاق:

- الخلفية التاريخية لإصدار GDPR وتأثيرها العالمي.
- الأهداف الأساسية للائحة (توحيد القوانين، تعزيز حماية البيانات، حرية تدفق البيانات).
- النطاق الزمني والمكاني والشخصي للائحة (بما في ذلك تطبيقها على الجهات خارج الاتحاد الأوروبي).

6. المقارنة المنهجية بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة GDPR الأوروبية:

- نقاط الالتقاء والتشابه في المبادئ والأحكام الرئيسية.
- نقاط الاختلاف والفروقات الجوهرية بين النظامين.
- مدى توافق النظام السعودي مع المعايير الدولية التي أرسنها GDPR.

7. الجهات التنظيمية والإشرافية والمسؤوليات في كلا النظامين:

- دور الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) أو الجهة المختصة في السعودية.
- دور هيئات حماية البيانات في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي (Data Protection Authorities) والمجلس الأوروبي لحماية البيانات (EDPB).
- مسؤوليات مراقبي ومعالجي البيانات في كلا النظامين.

8. الآليات الإجرائية لإنفاذ قوانين حماية البيانات والتعويضات:

- الإجراءات المتخذة في حال انتهاك البيانات (الإخطار، التحقيق).
- العقوبات والجزاءات المترتبة على عدم الامتثال في كلا النظامين.
- آليات التعويض للأفراد المتضررين من انتهاك بياناتهم.

9. التحديات والفرص في تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية السعودي:

- التحديات التشريعية والإجرائية والفنية.
 - فرص تعزيز الثقة الرقمية وجذب الاستثمارات.
 - دور التوعية والتدريب في نشر ثقافة حماية البيانات.
- ## 10. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشريعات حماية البيانات:
- تأثيرها على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
 - تأثيرها على الثقة المجتمعية في التعاملات الرقمية.
 - أثرها على الابتكار والتكنولوجيا مع ضمان الخصوصية.

منهجية وطرق بحث الدراسة

1. منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

- المنهج الوصفي التحليلي: سيتم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولائحة

GDPR الأوروبية بشكل منفصل، وتحديد خصائص كل منهما، وتفكيك مكوناتهما القانونية.

- **المنهج المقارن:** سيتم تطبيق هذا المنهج لإجراء مقارنة معمقة بين النظامين القانونيين (النظام السعودي وGDPR) من حيث المبادئ، الحقوق، الالتزامات، وآليات التنفيذ والجزاءات. تهدف هذه المقارنة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف، ونقاط القوة والضعف في كل نظام، وتقييم مدى كفاية النظام السعودي في ضوء المعايير الأوروبية.

2. أداة الدراسة:

ستكون الأداة الرئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الاستبيان (Questionnaire).

- **تصميم الاستبيان:** سيتم تصميم الاستبيان بعناية ليتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة، تغطي كافة محاور الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها. ستركز الأسئلة على تقييم مدى فهم ومعرفة الممارسين القانونيين والمهنيين في مجال حماية البيانات بالتشريعات المعنية، وتجاربهم مع تطبيقها، ووجهات نظرهم حول فاعليتها وأوجه القصور المحتملة.

- **أقسام الاستبيان:** يمكن أن يشمل الاستبيان أقساماً رئيسية مثل:
 - البيانات الديموغرافية للمشاركين.

- أسئلة حول فهم المبادئ الأساسية لحماية البيانات في كلا النظامين.
- أسئلة حول مدى تطبيق حقوق أصحاب البيانات.
- أسئلة حول الالتزامات المفروضة على الجهات المتحكمة والمعالجة.
- أسئلة حول آليات التنفيذ والجزاءات.
- أسئلة مفتوحة لجمع مقترحات وتوصيات المشاركين.

3. مجتمع الدراسة وعينتها:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المتخصصين والخبراء القانونيين والمهنيين العاملين في مجال حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية. يشمل ذلك المحامين، المستشارين القانونيين، مسؤولي حماية البيانات (DPOs)، الأكاديميين المتخصصين في القانون التقني، والموظفين المعنيين بحماية البيانات في القطاعات الحكومية والخاصة (خاصة الشركات الكبرى والبنوك وشركات الاتصالات التي تتعامل مع كميات كبيرة من البيانات).
- **عينة الدراسة:** سيتم اختيار عينة قصدية (غير احتمالية) من مجتمع الدراسة، وذلك لضمان مشاركة الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والخبرة الكافية في مجال حماية البيانات الشخصية والتشريعات ذات الصلة. سيتم تحديد حجم العينة بناءً على الإمكانيات المتاحة، مع السعي لتحقيق تمثيل كافٍ لمختلف الفئات داخل مجتمع الدراسة لضمان تنوع الآراء وشمولية البيانات. يمكن التواصل مع الجهات ذات العلاقة مثل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) أو جمعيات المحامين لتسهيل الوصول إلى أفراد العينة.

4. إجراءات جمع البيانات:

- بعد تصميم الاستبيان، سيتم عرضه على مجموعة من المحكمين (خبراء في القانون وحماية البيانات) للتأكد من صدقه وثباته.
- سيتم توزيع الاستبيان إلكترونياً (عبر البريد الإلكتروني أو منصات الاستبيانات الإلكترونية) على أفراد العينة المستهدفة.
- سيتم تزويد المشاركين بمعلومات وافية عن الدراسة وأهدافها، وضمان سرية وخصوصية إجاباتهم.
- سيتم جمع البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام البرامج المناسبة (مثل SPSS) لتحويل الإجابات إلى نتائج قابلة للتفسير.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على الحماية القانونية للبيانات الشخصية، وتركز بشكل خاص على التحليل المقارن بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR). لا تتناول الدراسة الجوانب التقنية البحتة لحماية البيانات أو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استخدامها إلا بقدر ما تتقاطع مع الإطار القانوني.
- **الحدود المكانية:** ينصب التركيز الرئيسي للدراسة على المملكة العربية السعودية كبيئة لتطبيق النظام القانوني المحلي، مع الأخذ بالاعتبار السياق القانوني للاتحاد الأوروبي كنقطة للمقارنة.
- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة التي شهدت إصدار وتطبيق نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، وتمتد حتى عام 2025.

المراجع

- المراجع العربية
- أحمد، هـ. (2017). قانون حماية البيانات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي: المؤسسات، المكتبات، المعلومات: دراسة تحليل مضمون المؤتمر الثامن والعشرون: شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مؤسسات المعلومات في الوطن العربي. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/853921>
- الشيتي، م. (2014). تقييم سياسات أمن وخصوصية المعلومات في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية. مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، 14(14)، 11-24. doi: [10.21608/jste.2014.119253](https://doi.org/10.21608/jste.2014.119253)
- علي، م. (2021). النظام القانوني لحماية البيانات الشخصية المعالجة إلكترونياً: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اللائحة الأوروبية وبعض التشريعات ذات العلاقة. مجلة العلوم القانونية، 7(14)، 73-118. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1197076>
- غالب، عو. (2019). قانون حماية البيانات الشخصية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 87(87)، 50-54. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1064265>
- مكتب إدارة البيانات الوطنية. (2021). ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية. مسترجع من <https://sdaia.gov.sa/Policies001.pdf>
- مكتب إدارة البيانات الوطنية. (2021). حوكمة سياسات البيانات الحكومية (الإصدار الثاني). مسترجع من <https://sdaia.gov.sa>

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). نظام حماية البيانات الشخصية رقم (م/148) بتاريخ 5/9/1444. مسترجع من <https://sdaia.gov.sa/ar/lawsandregulations>

المراجع الأجنبية

- Cooper, D & ,Lensdorf, L. (2022). EDPB Draft Guidelines 01/2022 on Data Subject Rights–Right of Access: The draft guidelines of the European Data Protection Board on the data subject's access rights in the light of the consultation phase . Computer Law Review International, 23.70–65 ,(3)
- Data Protection. (n.d.) .Information Commissioner's Office . Retrieved August 1, 2023, from <https://ico.org.uk>
- Dombora, S. (2018) .Integrated incident management model for data privacy and information security .In BOOK OF PROCEEDINGS) p. 319.(
- EU GDPR. (n.d.). Retrieved July 31, 2023, from <https://gdpr.eu/faq/gdpr>
- Floridi, L. (2013) .The ethics of information .Oxford University Press.
- G20. (n.d.). Retrieved August 1, 2023, from <https://www.g20.org/en/>
- Hofman, D., Duranti, L & ,How, E. (2017). Trust in the balance: Data protection laws as tools for privacy and security in the cloud .Algorithms, 10.47 ,(2)
- iammari. (2019). E–Commerce in Saudi Arabia: Characteristics of Trustworthy Usable E–commerce Websites .Journal of Information Science, 46.15–6 ,(1)

- N. N & ,.Adams, R. (2020). From Alexa to Siri and the GDPR: the gendering of virtual personal assistants and the protection impact assessments .Computer Law & Security Review, 36.105366 ,
- Saggi, M. K & ,.Jain, S. (2018). A survey towards an integration of big data analytics to big insights for value–creation .Information Processing & Management, 54–758 ,(5) .790
- Saudi Vision 2030. (n.d.) .Homepage: The Progress & Achievements of Saudi Arabia – Vision 2030 .Retrieved August 1, 2023, from <https://www.vision2030.gov.sa/>
- Schwartz, P. S. (2021). The Data Privacy Law of Israel: Theories of Preference Change .Theoretical Inquiries in Law, 22.272 ,(2)
- Taylor, L., Floridi, L & ,.Van der Sloot, B. (Eds.). (2016) . Group privacy: New challenges of data technologies (Vol. 126). Springer.
- Zhang, J., Hassandoust, F & ,.Williams, J. E. (2020). Online customer trust in the context of the general data protection regulation (GDPR) .Pacific Asia Journal of the Association for Information Systems, 12.4 ,(1)



Research Title

**Legal Protection of Personal Data in the Kingdom of Saudi
Arabia: A Comparative Study in Light of the Personal Data
Protection Law and the European GDPR Regulation**

Prepared by: Faihan Ghalib Al-Otaibi

Academic Year: 2025